UNEP

أمـــواج المتوسـط

نشرة إخبارية بالعربية والانجليزية والفرنسية تصدرها وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط ● رقم ٢١ خريف ١٩٩٠ #٢١

ملف

أزمة المياه في حوض البحر المتوسط

مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يحيي دور خطة عمل البحر المتوسط

انضمام ألبانيا الى خطة عمل البحر المتوسط

أزمة المياه في حوض البحر المتوسط

هل ستصبح ادارة موارد المياه قضية ندرة أو نقص في المستقبل القريب؟
ان التهديد بانتشار حالات الجفاف في حوض البحر المتوسط قد يصبح دائما نظرا لتزامن هذه الحالات مع النمو في عدد السكان وفي القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية، والاتجاه نحو زيادة الطلب بينما يجري تهديد نوعية الموارد.

ان نقص المياه ليست ظاهرة جديدة في حوض البحر المتوسط. فقد ثبت من الواقع وجودها تاريخيا على قدم المساواة مع الزلازل والأوبئة الرئيسية وفترات المجاعات، بل ان حدوثها قد ثبت تكراره مرة أو مرتين في كل عقد. ومع ذلك، فالظاهرة الجديدة هي أنها تحدث في بيئة متغيرة بصورة متزايدة، وهي حقيقة تؤدي الى طابع دائم وخطير. وحالات الجفاف التي حدثت مؤخرا كانت في صيف عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، واعتبرت نقطة تحول كبيرة. فقد أكدت تلك الحالات على حقيقة أن هناك ما يهدد الامداد بالمياه حتى في البلدان الصناعية للساحل الشمالي التي اعتمدت حتى الآن على «رأس مال من مياه الأمطار». وسواء كانت أزمة المياه متفرقة أو دائمة في بعض مناطق الساحل الجنوبي، فقد امتدت الى مناطق بعيدة عن العواصم وفي بعض المدن في فرنسا واسبانيا وايطاليا واليونان مما أدى الى فرض تدابير تقييدية ذات طابع مؤقت. وأعقب هذا النقص الكمي نقص نوعي نتيجة لتلوث مياه السطح أو المياه الجوفية. وباختصار، ليس هناك بلد يمكن ان يدعي أن لديه مناعة ضد النقص الخطير في شبكته الخاصة بالامداد بالمياه، وتعتبر ادارة هذا المورد جزءا من كل أولويات الادارة العامة في حوض البحر المتوسط.

التفاوت في توزيع موارد المياه

لا يمكن تجنب المياه عند النظر الى التناقضات الموجودة بين الشمال والجنوب كما هو الحال في جميع مجالات بيئة البحر المتوسط. فعلى جانب، تقع بلدان الشمال الغنية، التي يتوفر لديها، من الناحية النظرية، ما يكفيها لتلبية كل احتياجاتها. إلا أن الواقع يثبت أن نموها نفسه يهدد نوعية المياه، بحيث أصبح النقص في المياه يشكل خطرا كبيرا. ويعاني الخط الساحلي لهذه البلدان من ضغوط عملية التحضر، وتدفق السياح في الصيف الذي يتزامن مع الحد الأقصى للطلب على مياه الري، والدور الذي تلعبه العوامل الجغرافية التي تميز المنطقة بصورة مستمرة في مواجهة التضاريس الواضحة والقاطعة التي تعوق انتقال المياه من حوض الى اخر وعدم انتظام تدفق المياه (التضخم المفاجيء) وتسرب مياه البحر الى الخزانات الجوفية وما الى ذلك. وتخضع البلدان الواقعة على الساحل الجنوبي لأحوال مناخية شبه قاحلة أو قاحلة. فبعضها مثل مالطة وليبيا وإسرائيل تستهلك من المياه أكثر مما تسمح به مواردها المتجددة. فتعتمد مصر بالكامل على نهر النيل، «المورد المستورد» طبقا لمصطلح الخبراء، وذلك لأن النيل ـ وهو أكبر الأنهار في افريقيا ـ يروي أولا بوروندي ثم السودان ثم اثيوبيا (النيل الأزرق) قبل أن يتدفق في الأراضي المصرية. والتفاوت الآخر الذي يمكن ملاحظته من بلد لآخر يرجع الى التنوع النسبي بين مياه السطح والمياه الجوفية لعمليات الاستهلاك هذه. فتوجد الأولى في ايطاليا واسبانيا والمغرب وتركيا والأخرى في مالطة ولبنان وإسرائيل ويوغوسلافيا، وبصورة غير متوازنة في فرنسا واليونان وسوريا وقبرص. وأخيرا، هناك فرق في الاستخدامات أيضا. فيستخدم الحوض بأكمله ٧٢ في المائة من موارده لأغراض الري في الزراعة،

بلدان البحر المتوسط في مواجهة مشكلة المياه

يرد في الخريطة مؤشر استغلال المياه لكل بلد (الاستهلاك السنوي كنسبة مئوية من الموارد). فكلما ارتفع المؤشر كلما زادت مشكلة البلد المعني، ومن ثم تدعو الحاجة الى اللجوء الى موارد غير تقليدية (المياه الحفرية واعادة استخدام المياه المستعملة وازالة ملوحة مياه البحر).

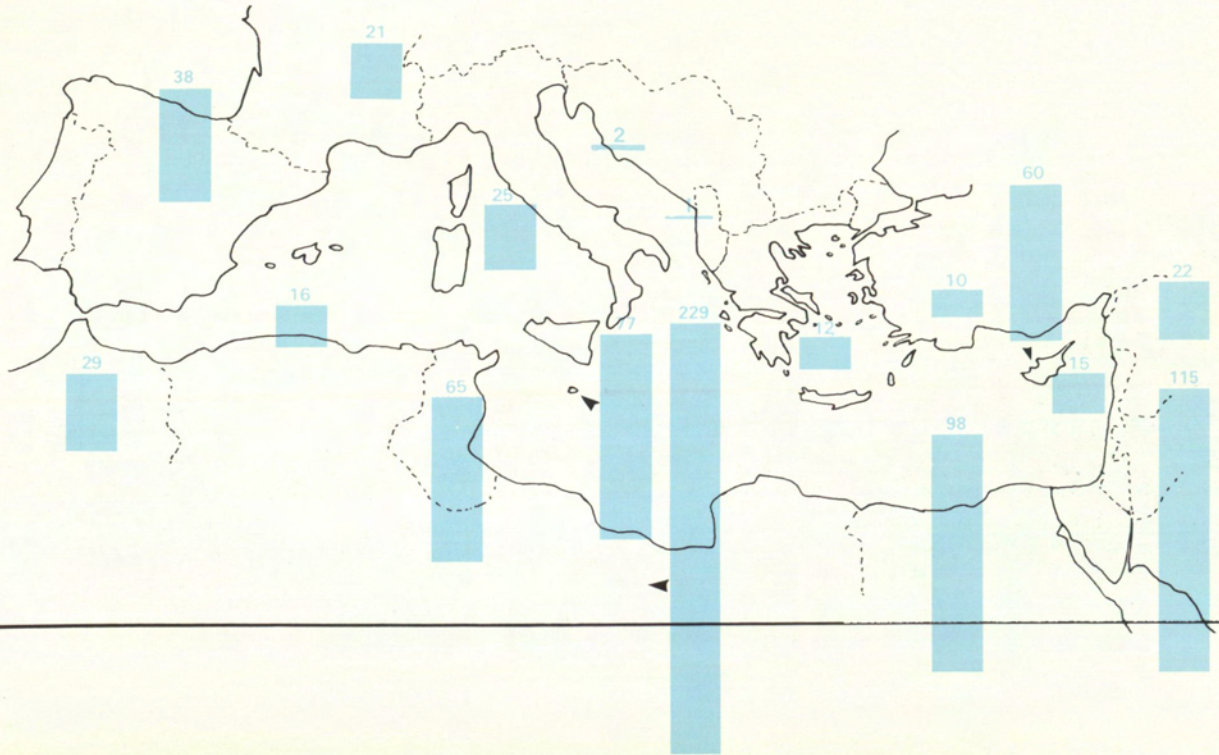

و ١٠ في المائة لمياه الشرب و ١٦ في المائة للصناعات (غير المرتبطة بشكبة المياه). إلا أن، ضغوط الري تتزايد بوضوح في البلدان التي ينخفض فيها معدل سقوط الأمطار، بينما ترتفع الطلبات على مياه الشرب مع ارتفاع مستويات المعيشة.

وتخضع هذه الحالة العامة الى مزيد من التعقيدات نتيجة للضغوط على الطلب. وعلاوة على ذلك، قد يضاعف نشاط السياح في الصيف عمليات الاستهلاك بل قد تصل الى ثلاثة أضعاف، مما يؤدي الى أوضاع تتسم بالأزمة. والعامل الآخر المؤثر هو وجود صناعات مستهلكة للمياه (المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء في البلدان الصناعية الساحلية ومصانع لب الورق كالموجودة في مستغنم في الجزائر) التي تسحب أكثر من ٣٠ مليون متر مكعب سنويا. أما فيما يتعلق بنمو المراكز الحضرية الرئيسية في حوض البحر المتوسط، فهو عنصر قد يؤدي بالامدادات الى نقطة الانهيار في حالة استمرار الجفاف لمدة طويلة. وتعتبر ضاحية بيروس القريبة من أثينا في اليونان مثال حي على ذلك، بالرغم من حقيقة أن هذا البلد هو من أغنى بلاد المتوسط في موارده المائية. وتواجه القاهرة والجزائر وتونس العاصمة مشاكل مماثلة من وقت الى اخر.

وللحفاظ على سجل تقريبي لحالة المياه في كل بلد، هناك «مؤشر للاستغلال» وهو النسبة بين عمليات استهلاك المياه لهذا البلد وموارده العادية المتجددة. ويظهر هذا المؤشر في الخريطة الواردة مع هذا الموضوع في جميع البلدان الساحلية. والعقبة التي تواجه بلد ما هي في النسبة المباشرة لأهمية العمود المتصل به.

فالرقم الذي يزيد عن ١٠٠ في المائة (ليبيا وإسرائيل) يتمشى جزئيا مع إستغلال الموارد غير التقليدية (المياه الحفرية وازالة الملوحة) ويعكس أيضا حقيقة أن بعض الكميات يجري سحبها أكثر من مرة (اعادة استخدام المياه التي استعملت من قبل أو اعادة تنشيط عمليات الصيانة في البيئة الطبيعية).

توقعات الخطة الزرقاء

خصصت الخطة الزرقاء في تقريرها بعنوان «مستقبل حوض البحر المتوسط»[١] «المياه القارية» باعتبارها «العنصر البيئي» الثاني بعد التربة عند وضع سيناريوهات للبحر المتوسط تستهدف عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ وذلك على ضوء حجم المياه الملوثة التي يجري تصريفها في البحر ومخاطر الصراع المرتبط بزيادة الطلب لتلبية احتياجات تكثيف الزراعة (مياه الري) وعمليات التحضر (مياه الشرب). وتبين نتائج التوقعات عدم وجود فروق ذات أهمية كبيرة بين مختلف السيناريوهات في أي بلد معين. ومن ناحية أخرى، تبين السيناريوهات أن البلدان الساحلية تواجه أوضاع مختلفة الى حد كبير بحيث تصنفها في ثلاث مجموعات كبيرة تتصل بمشاكل المياه في المستقبل:

١) البلدان التي ستظل فيها موارد المياه كافية حتى عام ٢٠٢٥ وما بعده بحيث تسمح بزيادة الاستهلاك للفرد، وذلك نتيجة للجهود المبذولة المتواصلة لادارة شبكات المياه والتحكم فيها لضمان النوعية المطلوبة (فرنسا وايطاليا واليونان ويوغوسلافيا وتركيا ولبنان وألبانيا).

٢) البلدان التي تعتبر الموارد المتاحة فيها كافية في الوقت الحاضر، ولكنها تتلاشى باستمرار، إلا انها ستكون كافية للاحتياجات المتزايدة نظرا لاجراء تحسينات في الشبكات، على أساس ان الاستهلاك للفرد لن يسجل زيادات كبيرة (اسبانيا والجزائر وقبرص والمغرب).

٣) وأخيرا، البلدان التي انخفضت فيها الموارد المتاحة فعلا، ومع ذلك سيتوفر لها موارد متزايدة من غير الموارد التقليدية (المياه الحفرية وازالة الملوحة والواردات) يقابلها انخفاض في استهلاك الفرد. (مالطة وإسرائيل وتونس ومصر وسوريا وليبيا).

الجزر والمناطق الساحلية المنعزلة

كانت المياه من بين تدابير الأولوية التي حظيت بالاهتمام منذ عام ١٩٨٥ في مركز خطة عمل البحر المتوسط في سبليت. وعنوان هذا التدبير هو «ادارة موارد المياه في الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية المنعزلة للبحر المتوسط». وقد أدى ذلك الى عقد اجتماعات وحلقات تدارس وانشطة تدريب والى وضع

المياه الحفرية

يقال ان موارد المياه متجددة عندما يجري اعادة تغذيتها بصورة منتظمة في خلال دورة المياه العامة (الأمطار والتصريف وحالة الاستهلاك والتبخر والمصارف الفرعية وما الى ذلك) والأنهار والبحيرات والبرك وأحواض الحفظ والخزانات الجوفية. وهناك أيضا خزانات جوفية أخرى بالرغم من أنها لم تستقطع من دورة المياه، تتواصل في تجديد نفسها، ولكن بخطوات بطيئة (عبر الاف السنين) يمكن النظر اليها باعتبارها موارد غير متجددة بالنسبة للفترة الزمنية من عمر البشرية. هذه الموارد يمكن استغلالها بنفس الطريقة التي يستغل بها حقل نفط أو التراكمات المعدنية، ومن ثم نستخدم مصطلح مياه حفرية. ويتبع ذلك أن استخراج مثل هذه الموارد عبر عقود أو قرون يؤدي الى استنفادها. ومن ثم، ينبغي حشد الوسائل التقنية والمالية لضمان نجاح مشروعات التعدين التي تخضع لمعايير الربحية. ولهذا السبب تستغل مثل هذه المجالات في البلدان التي تتمتع باجمالي ناتج قومي كبير مثل الولايات المتحدة أو المملكة العربية السعودية. ويمتلك الساحل الجنوبي للبحر المتوسط تراكمات مهمة جدا في اعماق المناطق الصحراوية، مثل الحجر الرملي في النوبة (مصر وليبيا) والحوض الشمالي لمنطقة الصحراء، مثل (الجزائر وتونس) وحوض الصحراء الليبية. ويجري استغلال الكثير من هذه التراكمات. ومثل استخراج جميع الموارد الحفرية الأخرى، يثير هذا أيضا مشاكل اتاحة الفرص. هل ينبغي سحب المياه من خلال الانتاج الامثل لتحقيق الفائدة للجيل الحالي أو تمديد عمليات الضخ عبر فترة من الزمن من خلال خفضها بحيث تمتد عبر أجيال كثيرة؟ وتقوم ليبيا حاليا بتنفيذ برنامج كبير يتضمن استراتيجية لنقل حقول الاستغلال كل عشرين أو ثلاثين عاما، من خلال نقل المياه الى الشاطىء عبر مسافة ٥٠٠ كيلومتر بواسطة عملية التحويل المعروفة باسم «النهر الاصطناعي». وقد يصل الانتاج المتوقع في المرحلة النهائية ما بين ١,٥ و ٢ مليار متر مكعب. ويرتبط هذا الخيار للبلدان القاحلة، مع وجود موارد غير تقليدية أخرى: ازالة ملوحة مياه البحر واعادة استخدام المياه المستعملة والواردات. وتشترك كل هذه التقنيات في شيء واحد هو أنها عملية شاقة. وسيصبح لزاما على التنمية الاقتصادية في حوض البحر المتوسط، كما هو الحال في أماكن أخرى، أن تستوعب ظاهرة غلو ثمن المياه وكذلك ظهور سوق المياه التي ستصبح خاضعة لقانون العرض والطلب.

وثائق وارسال خبراء في المناطق المعنية. ومنذ اعادة تركيز خطة عمل البحر المتوسط على تخطيط المناطق الساحلية وادارتها، تم ايلاء أولوية أيضا الى كل مشروع تجريبي ساحلي. وأصبح من الممكن الاستفادة من خبرة دراسات حالات كثيرة (جزيرة مايوركا وبوركيروليس وألبا وهيدرا وما الى ذلك) وكذلك الى تبادل المعلومات والبيانات في مجال لم يحظ بالاهتمام الكافي على الصعيد الاقليمي، فيما عدا في اطار عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبرنامج الدولي الهيدرولوجي وبرنامج الانسان والمحيط الحيوي الذي يشرف عليه اليونسكو. وفي خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، امتد عمل المركز في سبليت الى تنمية موارد المياه في الجزر المهمة في البحر المتوسط. وفي هذا الاطار اقترحت حكومة مالطة، التي تواجه وضعا حرجا يتعلق بامداداتها بالمياه، اعتبار أراضيها منطقة تجريبية لوضع نماذج حسابية لادارة موارد المياه. وتم وضع مشروع وافق الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على تمويله وتم توقيعه بين مكتب البحوث الجيولوجية والتعدين في فرنسا، الذي عهد إليه بتنفيذه، وأمانة المياه والطاقة في مالطة ومركز سبليت لمواصلة دعم المشروع باعتباره خبيرا استشاريا لحكومة مالطة.

ويعتبر هذا مشروعا تجريبيا لحوض البحر المتوسط بأكمله يقوم على خدمة الجزر أو البلدان الأخرى، وذلك لكي تستغل موارد المياه الى الحد الأمثل على أساس نوعي وكمي وذلك لحماية موارد المياه من التلوث.

الحلول

وفي أيار/مايو ١٩٩٠، نظمت وزارة المعدات في الجزائر ولجنة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حلقة تدارس عقدت في الجزائر. وكرست الحلقة لاستراتيجيات ادارة المياه في بلدان البحر المتوسط التي تمتد إلى عام ٢٠١٠. وسلم المشاركون «بالطابع الضروري للتعاون الدولي الفعال في جميع جوانب مشاكل ادارة المياه». ويبدو أن الضغوط أصبحت هائلة في هذا المجال، مما يجعل من الضروري وضع نهوج اقليمية دون تأخير بحيث تؤدي الى منع التفاوت في الموارد من أن يصبح مصدرا للتوتر في حوض البحر المتوسط. فالحلول موجودة حتى في أصعب الحالات. وللتغلب عليها من الضروري تجاوز النطاق المحدود جدا الذي قد يرد في مقالة يذكر فيها الجوانب المتعددة لمشكلة المياه وطابعها المعقد. ولذا ينبغي أن نعي وجود تكنولوجيات جديدة يمكن أن تقدم حلولا للاقتصاد في المياه أو تجنب فقدانها (الزراعة عن طريق التنقيط) واستخدام الموارد غير المتجددة (المياه الحفرية، انظر الاطار صفحة) واعادة استخدام المياه المستعملة، وازالة ملوحة مياه البحر، وازالة المعادن من المياه المالحة. إلا أن اللجوء الى هذه الخيارات يفترض تغييرا في اتجاهات وأساليب السلوك، وهي حقيقة تم وصفها في احدى التوصيات التي قدمها اجتماع الجزائر باعتبارها «تعزيزا للثقافة الحقيقية للمياه». وفي هذا الصدد، تعتبر تكاليف المياه ضرورية لأن ذلك يتضمن احساسا بالوعي بأن السلعة أصبحت غالية تماما ولم يعد من الممكن ضياعها، ومن ثم ينبغي اعادة تكييف التعريفات لتعكس تكاليف الامدادات الفعلية بشرط حماية المستهلكين في البلدان النامية في هيئة دعم مباشر. ولن يكون لاعادة التكييف هذا أثر على الطلب على المياه فحسب، بل أيضا على مستوى الاستثمارات المطلوبة التي قد تصل في بعض البلدان الى حوالي عشرين في المائة من الاستثمارات الحكومية.

الاتجاه نحو وضع قانون للمياه

ينبغي أن يتم التضامن في مواجهة مشكلة المياه على مستويين. الأول على المستوى الوطني وذلك لكي تتمكن المناطق التي تزيد فيها المياه من تلبية احتياجات المناطق التي تعاني من النقص، كما في حالة اسبانيا (عن طريق نقل المياه في حوض تاج في منطقة الاطلسي الى حوض سيجونا في البحر المتوسط) وإيطاليا واسرائيل ولبنان وفرنسا وتونس. والثاني على الصعيدين الاقليمي والدولي عن طريق السعي الى وضع اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف واعتمادها بشأن المشاركة في الموارد المشتركة من خلال النقل من دولة الى أخرى باستخدام ناقلات أو خطوط أنابيب تحت سطح البحر. وقد تكون مثل هذه الاتفاقات خارج الاطار الاقليمي تماما: فهناك بعض بلدان البحر المتوسط التي تتم فيها عمليات الري عن طريق أنهار كبيرة منابعها تقع على مسافات كبيرة من حدودها ـ ولا سيما في البلقان ـ ويترتب على جميع عمليات الاستهلاك المفرط أو التلوث أعلى المجرى تأثيرات على أسفل المجرى مما يؤدي الى منازعات وحدوث توترات. ففي مسائل المياه، التشريعات غير واضحة وتختلف من بلد الى اخر وتحتاج الدولية منها الى مزيد من التوضيح. فالمياه سلعة مشتركة لا يمكن لاي شخص الاستغناء عنها. ومن ثم، يصبح من الضروري على الحكومات أن تنظم استخدامها عن طريق الأخذ في الحسبان الحالات الملحة، ووضع أولويات والتساوي في المعاملة تحت اشراف منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة التي تتناول الحالات الخاصة ذات طابع اخر على نطاق عالمي. فهل من الضروري الاشارة الى ان هناك أكثر من بليونين من الاشخاص ليس في استطاعتهم الوصول الى مياه صالحة للشرب لتوضيح اطار الأزمة النسبية التي تواجه البحر المتوسط؟

أساطير المياه في البحر المتوسط

إن المياه تشكل جزءا من جميع الاديان والاساطير الانسانية باعتبارها رمزا للخلق والنقاء والبدء ومبدأ الحياة والبقاء. فالبحر المتوسط هو مهد حضارات لا حصر لها وللاديان التوحيدية الثلاثة. ومنذ زمن سفر التكوين عندما «انتقلت روح الاله عبر الماء» وحتى ظهور الطقوس المسيحية الخاصة بالتعميد والوضوء قبل الصلاة في الاسلام، احتفظ حوض البحر المتوسط بذاكرة حية لتلك الاساطير. ففي الالياذة، تكلم هوميروس عن اكيانوس رب الارباب، وعن نهر كبير يحيط بالعالم ويسبب خصوبة التربة. وواصلت القرون الوسطى ما كانت تعتقده العصور القديمة عن فكرة المصدر ولم تتوان الفلسفة في الاحتفال بالمياه منذ عصر طاليس الذي رأى فيها «أصل جميع الاشياء» والذي اعتبرها هراقليطس «الينبوع الابدي». فالماء ليس مفيدا فحسب لأن هناك ماء راكدا ومياه عاتية أو مضطربة أو امنة أو ترتبط بالشر أو بالموت.

يبدو أن التهديد بالنقص، أو على الأقل توقع ندرة المياه الذي يؤدي بدوره الى ندرتها، وكأنه يعطيها قوة. فالحديث الايكولوجي ومفاهيمه عن «الحفظ والمياه المستعملة والتنقية والمد والجزر الاحمر وانسكاب النفط والمياه الآمنة تعيد الى الاذهان الفكرة الاصلية عن ازدواجية المياه في اللاشعور الجماعي. فليس هناك مجال للمرح أو الاسى، فمثل هذه الاساطير هي في المقام الأول شكل مؤثر من اشكال اللغة. فاذا وضعت في خدمة الجهود المبذولة لصيانة البيئة، قد تصبح أكثر جاذبية وتقوم بدور الحوافز للرأي العام ووسائل الاعلام أكثر من التحليلات العلمية والاحصائيات الجامدة. وبالاضافة الى ذلك، هل للماء «ذلك السائل الشفاف عديم الطعم واللون والرائحة علاقة بجميع اسراره؟ يبدو أن الاجابة بالنفي، اذا أخذنا في الاعتبار التفسيرات المتناقضة التي يقدمها علماء الفيزياء والكيمائيون عن تركيبها. وماذا عن العلاقات المعقدة بين دورة المياه والمناخ؟ ينادي الجميع بشعارات مثل «انقذوا بحارنا» «احترموا الطبيعة» «اوقفوا القاء الفضلات السامة» التي تبدو رنانة وتبسيطية أكثر من اللازم، التي تناشد حكمة الاسلاف التي نجحت اساطير المياه في ان تنقلها عبر القرون.

تحية لدور خطة عمل البحر المتوسط والموافقة عليها خلال الاجتماع المعقود في بالما، مايوركا

لقد تقرر عقد اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في بالما في مايوركا في اسبانيا خلال الفترة من ٢٤ ايلول/سبتمبر الى ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ منذ أربع سنوات في فيينا من أجل الانتهاء من «المجموعة الثالثة» الشهيرة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وكرس الاجتماع للنظم الايكولوجية للبحر المتوسط مع مناقشة موضوعات قليلة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعاون الدولي. الا أن تشكيل المؤتمر الذي تألف من ٣٥ موقعا على المحضر الختامي لهلسينكي (جميع البلدان الأوروبية في الشرق والغرب وكذلك الولايات المتحدة الامريكية وكندا) كان موجها بصورة واضحة نحو هذا الموضوع. ولهذا السبب وجهت الدعوة في المقام الأول الى من يعنيهم الأمر، أي البلدان الساحلية غير الأوروبية للبحر المتوسط، لحضور الاجتماع كمراقبين.

وافتتح الاجتماع ملك اسبانيا، وانعكست الفكرة السياسة القوية في ذلك الوقت في الكلمات التي القاها رؤساء الوفود، فقد أتاح لهم الاجتماع الفرصة للاعراب عن قلقهم عن مستقبل المنطقة كما تم رؤيتها في نطاق أوسع يشمل الشرق الأدنى والخليج العربي ـ الفارسي. وبهذه الروح، عرض كل من وزيري خارجية ايطاليا واسبانيا، السيد دي مكليس والسيد اوردنيز، فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط يكون على شاكلة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والذي لا تحتاج نتائجه منذ عام ١٩٧٥ الى مزيد من التأكيد. وباعتبار ايطاليا واسبانيا أكثر البلدان الأوروبية الغربية قربا من الناحية الجغرافية الى السواحل الجنوبية للبحر المتوسط يودان ملء الفجوة بين الشمال والجنوب لأنهما يعتبران أن هذا مصدر محتمل للخلافات والصراعات الخطيرة في المستقبل. وعمم الوفدان وثيقة عمل بين المشاركين توجز هذا المقترح وتوضح مجال النشاط للمؤتمر المقترح للشرق الأدنى.

اشارات الى خطة عمل البحر المتوسط

وفيما يتعلق بموضوع البيئة في حد ذاته، أعرب الكثير عن استحسانهم للدور الذي لعبته خطة عمل البحر المتوسط والى الحاجة الى تعزيزه والتوسع فيه. وقدم الوزير الفرنسي السيد ديكو موجزا للشعور العام الذي ساد المؤتمر قائلا: «ينبغي ان تظل خطة عمل البحر المتوسط الأساس لعملنا. فقد أكدت اجتماعاتنا في مالطة في عام ١٩٧٩ والبندقية عام ١٩٨٤ على أهمية هذه الخطة، التي تشكل نظاما للتعاون متعدد الجنسيات مصمم تصميما جيدا. وبالاضافة الى ذلك، فهو النظام الوحيد من نوعه في هذه المنطقة من العالم تشارك فيه الكثير من القارات.» وتكلم قادة الوفود الايطالية والتركية واللبنانية والمالطية والتونسية مرددين نفس الآراء، وأشار الوزير الاسرائيلي السيد ميلو الى اجتماع برشلونة بالعبارة التالية: «ان خفض التلوث الملحوظ في البحر المتوسط يدل على الجهود الكبيرة المبذولة لمواجهة هذه المشكلة. ويوجد لب التعاون فيما بين الدول، بغض النظر عن الصعوبات السياسية، في خطة عمل البحر المتوسط».

الا ان إشارات الموافقة هذه جاءت من... الأسرة أو بمعنى اخر من البلدان المشاركة في خطة عمل البحر المتوسط. إلا أن أكثر الجوانب المشجعة لاجتماع بالما كان الاحساس بالوعي بأن صوت خطة عمل البحر المتوسط امتد خارج المنطقة ولاسيما الى البلدان الأوروبية في الشمال والشرق. وحث وفد هولندا المشاركين بصورة مباشرة على: «تقديم الدعم الكامل لبلدان البحر المتوسط في اطار اتفاقية برشلونة وذلك لكي يتمكنوا من انجاز أهداف خطة العمل». وترددت كلمات مشجعة مماثلة من قبل ألمانيا والنرويج والسويد التي عقدت مقارنة بين أقاليم البلطيق والبحر المتوسط ومشيرة الى التعاون الثنائي الذي يوجد بينهم وبين خطة عمل البحر المتوسط. وأخيرا، ينبغي أن نذكر رأي الوفد البرتغالي الذي أعرب عن أمل بلاده في الانضمام الى خطة عمل البحر المتوسط في يوم ما قائلا: «إن الأوضاع الجغرافية والايكولوجية تجعل بلادي تشارك بعض شواغل بلدان البحر المتوسط بشأن المسائل البيئية. وتبين العناصر العلمية أن التوازن الايكولوجي بين المقاطعات الجنوبية والوسطى في البرتغال تعتمد على توازن الأوضاع البيئية السائدة في منطقة البحر المتوسط».

البحر الأسود يطرق الباب

لقد أعربت البدان الساحلية للبحر الأسود عن رغبتها في الانضمام لخطة عمل البحر المتوسط واجماعها عن هذه الرغبة. وأوضح رئيس الوفد السوفياتي السيد ايكور أندروبوف في كلمته مؤكدا: «وكما نرى الأمر، فان أحد شروط الوجود الايكولوجي الآمن للاقليم هو وجوب تدعيم أساس القانوني الدولي والتوسع فيه من أجل التعاون البيئي بين الدول في اطار عمل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفيما بين جميع بلدان حوض البحر المتوسط سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، أود أن أخطركم بأن الاتحاد السوفياتي على استعداد للنظر في الانضمام الى اتفاقية برشلونة وكذلك الى بروتوكول عام ١٩٧٦ بشأن الالقاء وبورتوكول ١٩٧٦ بشأن مكافحة التلوث بالنفط في حالات الطوارىء. ونحن على استعداد أيضا للمشاركة في تنفيذ خطة عمل البحر المتوسط لعام ١٩٧٥».

وألقى كل من وزير خارجية رومانيا ورئيس الوفد البلغاري بيانين يحملان نفس الخطوط. وأحاط منسق خطة عمل البحر المتوسط السيد الدومانوس، الذي مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل البحر المتوسط في الاجتماع علما برغبة الوفود وعبر عنها بالكلمة التالية: «وبنفس الروح للتوسع في مجال التعاون، فقد استمعنا لبيانات رؤساء وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا ورومانيا عن امكانية انضمامهم الى الصكوك القانونية للبحر المتوسط. وبينما يحكم هذه المسألة النظام الداخلي لاتفاقية برشلونة والقرار النهائي الذي يخص الغالبية المؤهلة للدول الساحلية نفسها، فان مستقبل البحر المتوسط ـ وهو مستقبل قابل للبقاء بناء على ماضيه العريق ـ يعتمد على مبادرات جديدة جريئة لعمل خطة البحر المتوسط والمنظمات الشقيقة التي مهدت الطريق».

وفي الختام، فقد عقد اجتماع بالما، الذي كان في السابق ذو طابع تقني في أهدافه، في إطار مؤات للصدى السياسي النابع من الانتفاضات الاخيرة في أوروبا، والتطورات الخطيرة في الشرق الأدنى والخليج. وفي مقابلة شخصية أجراها مراسل الجريدة الاسبانية La Vanguardia رحب منسق خطة عمل البحر المتوسط بما ورد اعلاه، ومجيبا على اندهاش الصحفي بشأن الطابع غير المتوقع الذي اتخذه الاجتماع بشأن التعاون البيئي قائلا: «انه بالتحديد الانقسام السياسي الذي يضع حائلا بين الشمال والجنوب، وكذلك فيما بين بلدان الجنوب انفسهم. فاذا نجحنا في ايجاد حل للمشاكل السياسية، فسوف يزداد التعاون من اجل حماية البحر المتوسط. والا ستظل المشاكل لفترة طويلة دون ايجاد حلول لها».

بانضمام ألبانيا الى اتفاقية برشلونة و

أسرة البحر المتوسط تكتمل في خط

يعد انضمام ألبانيا في حزيران/يونيه الماضي الى اتفاقية برشلونة والبروتوكولات الأربعة نقطة حاسمة في تاريخ خطة عمل البحر المتوسط، فقد كان هذا البلد هو اخر بلد من بلدان ساحل المتوسط ينضم الى هذه الاتفاقية، وهكذا أصبح عدد الأعضاء الثمانية عشر (بما فيهم الاتحاد الاقتصادي الاوروبي) ١٩ عضوا. وألحق أن ألبانيا كانت تشارك بالفعل منذ خمس سنوات كمراقب في الاجتماعات العادية والتقنية للأطراف المتعاقدة، ومن ثم فان مشاركتها كعضو كامل الاهلية تتوج فترة طويلة استطاعت خلالها أن تتعرف على اجراءات خطة عمل البحر المتوسط ومشاكلها، ومن ثم فانها لا تدخل «كمبتدئة» الى مجموعة بلدان البحر المتوسط، وانما تدخلها وهي تعي تماما الدور الذي ينبغي لها أن تلعبه، والفائدة التي يمكنها ان تحققها من ذلك.

والواقع أن «اكتمال» أسرة البحر المتوسط أمر لا يخلو من دلالة: فأولا يمثل هذا الاكتمال التتويج المنطقي للتعاون الذي بدأ منذ ١٥ عاما بتوقيع اتفاقية برشلونة، والذي أصبح يشمل الآن كل الأطراف المعنية. وثانيا فان الاتفاقية وخطة عمل البحر المتوسط على أهبة اتخاذ قرارات بالغة الأهمية: افاق انضمام بلدان ساحل البحر الاسود [الى جانب تركيا المنضمة اصلا بحكم ساحلها على البحر المتوسط]، كعملية تحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. وأيا كانت القرارات التي ستتخذ فستصدر عن كل الدول الساحلية مما يعزز مشروعية مسعى دول حوض البحر المتوسط. وثالثا وعلى المستوى دون الاقليمي الذي تندرج فيه مبادرة الأدرياتيك ـ فان انضمام ألبانيا وهي إحدى الدول الأربع المعنية (مع ايطاليا ويوغوسلافيا واليونان) لا يمكن الا أن ييسر وضع التدابير واعتمادها بعد أن دخل التعاون بين الحكومات مرحلته التنفيذية. وهنا أيضا يعرف المسؤولون في تيرانا المشاكل جيدا اذ شاركوا في مرحلة المشاورات التمهيدية وليس الانضمام الا اضفاء للطابع الرسمي على المشاركة الفعلية. وأخيرا فان هذه الحركة من

ملف ألبانيا

المساحة:	٢٩ ٠٠٠ كيلومتر مربع
عدد السكان:	٣ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة
الكثافة السكانية:	١٠٧ شخصا للكيلومتر المربع
عدد السكان في الحضر:	٣٤,١ في المائة
النمو السنوي (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦):	٢,١ في المائة
دخل الفرد:	١٢١٧ دولارا
المبادلات:	الواردات ٢٣٠ مليون دولار، الصادرات ٣٠٠ مليون دولار. تشكل الامدادات الرئيسية والعملاء ٢١ بلدا رأسماليا و٤٩ في المائة ويوغوسلافيا (٢١ و١٥,٣ في المائة) و رومانيا (١٢ و٧ في المائة).
التضاريس الجغرافية:	يتصل السهل الساحلي للبحر الادرياتيكي عن طريق تلال وجبال مقسمة داخليا مع مناخ يتراوح ما بين البحر المتوسط ومناخ قاري. ويتركز معظم السكان في الوديان الجبلية من الجزء الأوسط من البلاد. ومنذ عام ١٩٤٦، قامت التنمية في ألبانيا على أساس اقتصاد اشتراكي. وتظل الزراعة هي السائدة (الحبوب والقطن والتبغ وتربية الماشية والماعز). وصاحب عملية التصنيع تنمية حضرية، والمدن الرئيسية هي تيرانا (٢٨٠,٠٠٠ نسمة) ودوريسي و سكودرا. وبالرغم من انشاء مجمعات صناعية للنسيج والكيماويات، تظل الصناعات الخفيفة (ولا سيما صناعة الأغذية والمنتجات الزراعية) الأكثر أهمية.
التاريخ:	احتل الايلوريون ألبانيا (شكيبريا باللغة الألبانية) ثم استعمرها بعد ذلك اليونانيون والرومان. واحتل السولاف بدورهم السهول، إلا أن قبائل الايلوريين تمسكوا بالمنطقة الداخلية الجبلية وباستقلالهم وفشلت بيزنطة في ادماجهم. وقاد سندنبرج القبائل الالبانية وقاوم الهجوم العثماني لمدة ربع قرن. وبناء على ذلك، تمكن الألبانيون من التعايش تعايشا سليما مع الامبراطورية العثمانية، وأصبحت الغالبية العظمى منهم من المسلمين. وفي القرن التاسع عشر، ومع استيقاظ القومية البلقانية، أدى ذلك بدوره الى انضمام البانيا الى النضال. وحصلت على استقلالها الذاتي في عام ١٩١٢ اعقبها الاستقلال التام. وأصبح أحد كبار اصحاب الأراضي رئيسا في عام ١٩٢٥ وتوج نفسه ملكا تحت اسم زوغو الأول. وصمم موسليني على ضم البلاد الى ايطاليا في عام ١٩٣٩. ولما جاء التحرير في عام ١٩٤٥، عقب مقاومة شعبية مريرة بقيادة الحزب الشيوعي، أصبحت البانيا جمهورية اشتراكية شعبية بقيادة أنور خوجة. وقطعت علاقتها مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٦١ وابتعدت بالتدريج عن الصين ابتداء من عام ١٩٧٧. وفي عام ١٩٨٥، بعد وفاة أنور خوجة، تولى راميس عليا القيادة على رأس الدولة وقيادة الحزب الشيوعي (حزب العمل الالباني). ويتبع راميس عاليا سياسية تقدمية للانفتاح على الخارج ولاسيما من خلال اقامة علاقات دبلوماسية مع بون في عام ١٩٨٧ والمشاركة في مؤتمر البلقان في عام ١٩٨٨.

ة عمل البحر المتوسط

جانب تيرانا تجاه خطة عمل البحر المتوسط ليست مرتجلة بأي حال، بل هي ترد في اطار الحرص على انفتاح أوسع على البلقان وأوروبا، ولا يمكن الا ان تعود بالفائدة على الاقليم بأسره.

المشاركة في مدبول

وبانضمام ألبانيا الى خطة عمل البحر المتوسط فانها ستبدأ على الفور في أداء الالتزامات التي تحملها اياها مشاركتها. وهذا هو الشأن بالنسبة لبرنامج مدبول، فقد بدأت منذ شهور مشاركة بين العلميين والمسؤولين الألبان من جانب وخبراء خطة عمل البحر المتوسط من جانب اخر من أجل وضع اتفاف بشأن البرنامج الوطني للمراقبة المستمرة للتلوث. وتوجهت بعثة من خطة عمل البحر المتوسط الى تيرانا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ لكي تناقش مع السلطات الألبانية التفاصيل النهائية لهذا البرنامج، والجدول الزمني لتطبيقه. وزارت البعثة المعاهد العلمية المكلفة بالمراقبة. ومع توقيع الاتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر ستبدأ من الآن أنشطة التدريب.، وبوجه خاص الدورات العلمية في موناكو وأثينا، وسيتوجه الى البانيا مهندس مكلف بصيانة أجهزة المختبر، ويقوم خبراء المختبر الدولي للاشعاع البحري (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) ببحث مسألة أخذ العينات في الموقع. وتعني مشاركة ألبانيا في مدبول تغطية أوسع جغرافيا لخطة عمل البحر المتوسط من حيث أخذ العينات والتدابير في البحر الأدرياتيكي وبحر ايونة، ونحن نعرف مدى ما لهذا الأمر من أهمية في هذه المنطقة البحرية الدقيقة للغاية بسبب النفايات الكثيرة التي تأتي من السواحل الشمالية الغربية والشمالية الشرقية للبحر الأدرياتيكي، وتزايد ظواهر التخثث.

رأسمال ايكولوجي كبير

كثيرا ما شبهت ألبانيا ـ هذا البلد الصغير الذي تعزله تقليديا سلسلة جبلية وعرة لا تيسر الاختراق ولا التبادل «بمحمية» لأوروبا في المجالات العرقية والاقتصادية والسياسية، لكن هذه الملاحظة أكثر صدقا على المستوى البيئي، وتفسر الظروف المناخية وظروف التربة ثروة الشبكة الهيدروجغرافية والاحتياطي المائي الكبير بغض النظر عن التغيرات الموسمية. ولما كنا نخصص في هذا الصدد ملفا عن المياه في حوض البحر المتوسط فسنلاحظ أن البانيا تشغل المكان الأول في الاقليم من حيث نوعية مؤشر الاستغلال، والمكان الثاني من حيث المتوسط الاجمالي للمياه في الكيلومتر المربع.

والساحل الألباني طويل نسبيا (٤٧٢ كيلو مترا) بالنسبة لمساحة الأراضي والساحل الأدرياتيكي منخفض باستثناء بضعة أقسام قصيرة، مما يؤدي الى تراكم كبير للرواسب النهرية يسبب تقدما سريعا للبر نحو البحر. ويحوي هذا الساحل عدة خلجان كبيرة محمية جيدا، أقيمت في أعماقها الموانىء الرئيسية مثل دوريسي وفلورا. أما الجزء الجنوبي الشرقي من الساحل فيحيط به بحر ايونا العميق، ويتسم بالمنحدرات الوعرة. وألبانيا كثيرة البحيرات للغاية، وهي تشترك مع يوغوسلافيا واليونان في بحيرتين تشتهران بأنها محميتان غير عاديتين: بحيرة أدهريد وبحيرة بريسبا، اللتان تأويان كثيرا من الأنواع المائية التي يمكن أن يعتبر بعضها بمثابة «حفائر حية».

كما يفسر تنوع التضاريس والمناخ والهيدروجغرافيا والتربة الثروة الكبيرة من النباتات، ومنها كثير من النباتات المتبقية من العصر قبل الجليدي. وقد أقيمت كثير من الرياض الوطنية خلال الأربعين عاما الماضية، تغطي مساحة ١٨٠٠٠ هكتار، وأكبرها هي رياض ديفياكا على ساحل الأدرياتيك، ودايتي على الجبل الذي يحمل نفس الأسم (قرب العاصمة تيرانا). وخلال الفترة نفسها مارست التوسعات الكبيرة في الأراضي عن طريق تجفيف المستنقعات، واستصلاح الأراضي الجديدة، وتغلغل الانسان، تأثيرا على الحيوانات، وأدت الدراسات التي أجريت عليها الى اعتماد تدابير انقاذ، والى إعادة التأهيل المخططة لبعض المناطق.

ويمثل هذا كله اسهاما كبيرا بالنسبة لخطة عمل البحر المتوسط، ولاشك أنه سييسر في المستقبل اقامة مناطق محمية، واحصاء الأنواع الأكثر ندرة وتعرضا للخطر، وكذلك حماية المواقع التاريخية. وفضلا عن هذا فان قائمة المائة موقع ـ ورغم أنها اعتمدت في اجتماع الأطراف المتعاقدة في عام ١٩٨٥ أي وقت لم تكن فيه ألبانيا قد وقعت اتفاقا مع خطة عمل البحر المتوسط في هذا الشأن ـ تضم بالفعل مؤسستين في هذه البلاد، أبو لوني (أو أبولونيا وبلليفري)، وهي مركز فكري وتجاري في العصر الهيليني قرب مدينة فيير، وديراكيون (دوريسي) التي اعتبر جوفها موقعا أثريا تحميه الدولة، وقد تم فيها اكتشاف المسرح المدرج في هذا الميناء الكبير من العصر القديم الذي أسس عام ٦٢٧ قبل الميلاد، والذي كان يسمى حينئذ «حانة الأدرياتيك».

ستجيبان كيكيس يتقاعد

خرج السيد ستجيبان كيكيس مدير مركز الأنشطة البرنامجية للبحار والمناطق الساحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي الى التقاعد المبكر في ايلول/سبتمبر الماضي. وستظل أعمال هذا العالم اليوغوسلافي، الحاصل على الدكتوراه في العلوم البحرية من جامعة زغرب، مرتبطة «بالعهد البطولي» لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل البحر المتوسط. وقد شق السيد كيكيس طريقه سريعا كعالم دولي، وخاصة في المختبر الدولي للاشعاع البحري في موناكو. وفي عام ١٩٧٥ عين مسؤولا علميا عن خطة عمل البحر المتوسط في جنيف، ثم أصبح مديرا لبرنامج البحار الاقليمية (الذي يضم خطة عمل البحر المتوسط) في ١٩٧٧، ثم مديرا لمركز الأنشطة البرنامجية للبحار والمناطق الساحلية، وهو الأسم الجديد للبرنامج بعد نقله الى نيروبي، وقد وضع كل طاقته وكفاءته في خدمة حماية البيئات البحرية الأكثر تعرضا للخطر في كوكبنا، ويعد تقاعد السيد كيكيس خسارة بالغة للمسؤولين المكلفين بالبيئة والعلميين في اقليم البحر المتوسط، لأننا ندين له بوضع الهيكل المبتكر لبرنامج مدبول، وبكثير من الأفكار الأساسية التي تجسدت على مر السنوات في مختلف مكونات البرنامج بما حققته من نجاح معروف. ويستطيع هذا الرائد أن ينظر اليوم بارتياح الى الطريق الذي قطعة في خمسة عشر عاما: ويعبر العاملون في وحدة أثينا، وكل العاملين في خطة عمل البحر المتوسط وفي «أمواج المتوسط» عن خالص تقديرهم له.

أنباء مراكز الأنشطة الاقليمية

مركز الخطة الزرقاء (صوفيا أنتيبوليس)

كان صيف عام ١٩٩٠ فترة تفكير واعداد منهجي لدراسة السيناريوهات على المستوى المحلي، والاسهام الأكثر مباشرة في التخطيط المتكامل للساحل. كما حضر مركز الخطة الزرقاء كثيرا من الحلقات الدراسية والندوات الدولية.

الدراسات

■ انتظارا للاتفاق النهائي بين خطة عمل البحر المتوسط والحكومة اليونانية أعد مركز الخطة الزرقاء اسهامه في دراسة جزيرة رودس بالتعاون مع الفريق المحلي (جامعة بحر ايجة) الذي قدم اقتراحاته.

■ أتاحت الاتصالات مع الفريق الوطني التركي لدراسة الاسكندرونة ومع الخبراء الفرنسيين الفرصة لاعداد وثائق العمل بشأن نظام التنمية/البيئة في الخليج وأساليب التحليل الاقتصادي القابلة للتطبيق.

■ عقد اجتماعان مع المسؤولين المحليين بشأن دراسة الريفيرا الفرنسية (المخطط الرئيسي لكان - جراس - أنتيب).

■ أعد احد مستشاري فريق الخطة الزرقاء المشروع الأول لمذكرة منهجية عن وضع مصفوفة «للحسابات الاقتصادية - الاجتماعية». وتسعى هذه المصفوفة الى تحديد التدفق الرئيسي لمنطقة ما (مثل خلجان الاسكندرونة وكاستيلا وأزمير الخ...) وعلاقتها ببقية البلاد، أو بالعالم الخارجي. وتستند هذه المصفوفة - من الزاوية الشكلية - الى نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية. وسيؤدي ما تتيحه من تحليل اقتصادي على المستوى الاقليمي الى تسهيل وضع سيناريوهات في المناطق الساحلية التجريبية.

مصرف المعلومات

في أعقاب الاجتماع السابق بين مدير الخطة الزرقاء ومركز جنيوفار للبحوث عقد اجتماع تقني في جنوة (ايطاليا) في ٦ ايلول/سبتمبر، لتعزيز وتحديد التعاون بين المؤسستين. كما أضفت الخطة الزرقاء الطابع الرسمي على التعاون مع المعهد الزراعي للبحر المتوسط في مونبلييه بشأن المعطيات المتعلقة بالزراعة.

عرض الخطة الزرقاء واعمال البحر المتوسط

■ تكفل مدير مركز الخطة الزرقاء أو العاملون فيه بعرض الخطة الزرقاء من حيث منهجها ونتائجها على اجتماعات EUROCOAST (مارسيليا، فرنسا، ٩ - ١٢ تموز/يوليه) وعلى حلقة دراسية عن مستقبل الأنواع في البحر المتوسط (مونبلييه، فرنسا، ٦ - ٧ ايلول/سبتمبر)، MEDMARAVIS (الجيرو، سردينيا، ايطاليا، ٢٧ - ٢٨ ايلول/سبتمبر) وطولون، فرنسا ايلول/سبتمبر.

■ التقى البنك الدولي بفريق الخطة الزرقاء في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه بشأن قضايا النظم البيئية الساحلية في النهج المستقبلي الذي يشمل الأحكام القانونية والمؤسسية والاجتماعية.

المطبوعات

استكملت الصورة النهائية للكتيبات الخاصة بالمواضيع المعلقة بالغابات (السيد مارشاد) وصيد الأسماك (السيد شاربونييه) وحماية النظم البيئية (السيد راماد) وستصدر قريبا.

الاجتماعات الداخلية

وأخيرا عقد اجتماع هام للبرنامج برئاسة السيد باتيس في مركز الخطة الزرقاء أيام ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ اب/اغسطس لاستكمال «الخطوط التوجيهية» للأنشطة الجارية، واعداد برنامج الأعمال المقبلة في اطار الخيارات ذات الاولوية لخطة عمل البحر المتوسط في المناطق الساحلية والادارة المتكاملة.

عرض أعمال خطة عمل البحر المتوسط أثناء بعثة في الشرق الاقصى

قام السيد الدو مانوسي منسق خطة عمل البحر المتوسط أثناء مهمة له في الشرق الأقصى بعرض دروس وافاق خطة عمل البحر المتوسط أثناء حديثين علميين هامين نظمنهما اليابان والصين.

فقد عقد المؤتمر الدولي للادارة البيئية في البحار الساحلية المغلقة في كوبي في اليابان من ٣ الى ٦ اب/اغسطس ١٩٩٠. وخلال الجلسة الافتتاحية التي حضرها أكثر من ١٢٠٠ مندوب قرأ السيد مانوس رسالة من السيد مصطفى كمال طلبه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما قدم في الجلسة الرابعة من جلسات العمل الخمس عرضا عن مشكلات البحر المتوسط المحددة، والتعاون القائم في هذا الاقليم. وعاد الى تناول هذه المسألة - على هامش المؤتمر - في برنامج تليفزيوني لقناة NHK اليابانية. وقد اشار الاعلان الذي اعتمد في نهاية المناقشات الى أن المشاركين أحاطوا علما «بعرض اليابان أن تضع منذ ١٩٩٠ برنامجا تدريبيا يسمح بتبادل التكنولوجيات الخاصة بادارة البيئة في البحار الساحلية المغلقة في البلدان النامية»، وجاء هذا العرض تأكيدا للاهتمام الذي تبديه اليابان بالبيئة في الاقاليم الأخرى النائية من العالم، والذي سبق أن أبدته بشكل ملموس في البحر المتوسط باجراءات منتظمة [وخاصة في تركيا].

وبعد اربعة أيام شارك السيد مانوس في ندوة دولية عن الجغرافيا البحرية عقدت في بكين، الصين، [١٠ - ١١ اب/اغسطس] ونظمت تحت رعاية الاتحاد الجغرافي الدولي/لجنة الجغرافيا البحرية. وقد عرض منسق خطة عمل البحر المتوسط على المشاركين في الندوة النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اطار برنامج البحار الاقليمية.

كتب ـ مجلات

«Saving the Mediterranean. The Politics of International Environment Cooperation» «انقاذ البحر المتوسط: سياسة التعاون الدولي في مجال البيئة»، هذه هي أول دراسة متعمقة لخطة عمل البحر المتوسط من منظور التطور التاريخي والنظرية السياسية. وهي تقدم بحثا منسقا لدور الخبراء وللتعاون التقني في الجهود التي تبذل منذ ١٥ عاما من أجل السيطرة على التلوث في الاقليم. والمؤلف ـ بيتر هالاس ـ أستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة ماساشوستيس في امهيرست. وهو يقترح تفسيرا جديدا للتعاون الدولي هو ما يسميه «النظام الدولي الناشيء»، ويفصله انطلاقا من فكرة عن الصكوك القانونية لآليات خطة عمل البحر المتوسط وتطورها. وهو يرى أن نجاح هذه الخطة يرجع الى مجموعة من المتخصصين في الايكولوجيا ـ «جماعة علمية» ـ أثرت كثيرا على كل من اهتمامات الدول وشكل الاحكام التي اتخذت على نحو مشترك. ويمكن للنظام الدولي الذي نشأ في مجال البيئة أن يكون حاسما بالنسبة لبقائنا جميعا. ويستند هذا التحليل الذي يستهوي كل اولئك المهتمين بالبيئة في علاقاتها بسياسة الدول، وبالعلاقات الدولية والنظريات المؤسسية ومجموعات الضغط الى اللقاءات التي اجراها مع مئات من الخبراء والباحثين والمسؤولين الوطنيين وموظفي المنظمات الدولية، والى فحص دقيق للمصادر والمحفوظات. كما يحوي الكتاب تقويما بالتواريخ الهامة في خطة عمل البحر المتوسط، وقائمة بالمختصرات وخريطة لمصادر التلوث، وقائمة مراجع وفهرسا. وهو يمثل بالنسبة لكل من يعملون من اجل نجاح خطة عمل البحر المتوسط استعراضا دقيقا ودون مجاملة وضعه جامعي خارجي، ورؤية «مراقب أجنبي»: ولا شك أن الأهمية التي يوليها لخطة عمل البحر المتوسط، والمنظورات التي يرسمها، تبرر ما يبذل من جهود. (Columbia University Press, 562 West 113th Street New York, USA, 275 Pages).

نشر كتيب «**الأطفال والبيئة**» بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسيف، كما أن المقدمة بتوقيع الدكتور مصطفى كمال طلبه المدير التنفذي للبرنامج والسيد ج. ب. جرانت مدير عام اليونيسيف. وهدف هذه الوثيقة جيدة التصميم هو بيان الى أي حد تؤثر التغيرات التي تطرأ على البيئة على الأطفال، وما هي الاجراءات التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد. ونحن هنا نتابع الطفل قبل ولادته حيث يخضع الجنين بالفعل لمختلف عوامل البيئة الخارجية (الحالة الصحية للأم وتغذيتها) حتى اللحظة التي يبلغ فيها سن الرشد حيث تتوقف فرصه على الظروف الاقتصادية الاجتماعية لأسرته وجماعته المحلية وبلاده. ويعد العمل الذي يتناوله كثيرا من أطفال العالم الثالث، والبطالة والمحن التي يعانونها في المراكز الحضرية الكبرى، ونقص التعليم الأولى أو عدم وجوده، أكثر العناصر ازعاجا في هذا الملف. ويتناول الفصل الأخير مسألة توعية الطفل بالبيئة، ولا يسع المرء الا أن يوافق على القضية التي يطرحها وهي أن «التوعية بالبيئة لا تتحقق فقط من المعارف الواردة في الكتب، وانما هي تتطلب على العكس خبرة معاشة. وثمة فارق أساسي بين «تعلم» شيء ما و «الوعي به»، فيمكن للتلميذ أن يتعلم وأن يفهم أن نباتا ما نادر، وأن يعرف كل شيء عن المكان الذي ينبت فيه وتصنيفه الخ...، «لكن هذا وحده لن يمنعه من اقتطافه». والكتاب مزود بالصور والأشكال والاطارات التي تجعل قراءته جذابة (حيث يورد مثلا أفكار الأطفال عن هذا الموضوع أو ذاك). وقد جاء هذا المطبوع امتدادا لليوم العالمي للبيئة في ٥ حزيران/يونيه الماضي الذي خصص لموضوع «الطفل والبيئة» أنظر «أمواج المتوسط». العدد ١٩، ١/١٩٩٠. ويلاحظ السيدان طلبه وجرانت في مقدمتهما أن «احتياجات الطفل تعد اختبارا لقدرتنا على التنبؤ بالمستقبل والتخطيط له». ويمكن لهذا الكتيب أن يساعد جمهورا واسعا على الوعي بالقضية.

«Our Common Seas: Coasts in Crisis» **«قضيتنا المشتركة: السواحل التي تعاني الأزمة»** على عكس كتاب ب. هاس يقتصر هذا الكتاب على المستوى البيئي الخالص لكي يضع تقييما لكل البحار الاقليمية في العالم، بما فيها البحر المتوسط ـ التي استلزمت وضع خطط عمل تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والمؤلف ـ دون هنريكسن ـ صحفي مشهور بتخصصه في مشاكل البيئة (وقد كان رئيسا لتحرير المجلة الدولية «Ambio» التي تصدر في ستوكهولم). وقد وضع كتابه بعد أن قام بعدة بعثات ميدانية لدى المسؤولين المحليين عن مكافحة التلوث، وهو يستند الى قدر مثير من الوثائق العلمية ذات الصلة بالموضوع، ابتداء بتقرير عام ١٩٩٠ الصادر عن GESAMP بعنوان «حالة البيئة البحرية» ومن ثم فسيجد القارىء ما يشبه قائمة بالسواحل العالمية، مزودة بالأرقام والوقائع التي لا تدحض، في شكل مطبوع جيب عملي. وقد كان دون هنريكسن على حق تماما حين ركز على مشاكل البلدان النامية. وهو يتيح الفرصة كذلك للمقارنة بين خبرات ونتائج مختلف خطط العمل للبحار الاقليمية ، ويبرز الحاجة الملحة لاجراءات أكثر تنسيقا وحزما. وقد حظيت هذه الطبعة التجارية بدعم من جانب مركز الأنشطة البرنامجية للبحار والمناطق الساحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(Earthscan Publications LTD, 3 Endsleigh Street, London WCIH ODD, 184 Pages)

La Méditerranée en droit international de L'enveronnement. يؤكد كتاب «البحر المتوسط في القانون الدولي للبيئة» ـ شأن غيره من المطبوعات التي عرضناها فيما سبق ـ أن الاقليم يثير عددا متزايدا من الدراسات الهامة عن بيئته تنظر اليها من عديد من الزوايا المختلفة. وهنا يعد العنوان كافيا لايضاح محتوى الكتاب، لكن القارىء الذي ينتظر قائمة قانونية قصيرة سيفاجأ مفاجأة سارة، لان الكاتب ـ ماجولون ديجانت ـ دوست ـ قد أعاد هنا نشر رسالة دكتوراه ضمنت بعد ايجازها لكي تخاطب الجمهور الواسع، ومن مزاياها أنها دائما واضحة وميسورة الفهم، وانها ترسم طريقا في الأدغال الكثيفة التي تشكلها الشبكة القانونية والسياسية التي تحيط ـ عاما بعد عام ـ ببيئة البحر المتوسط. ويحصي الكتاب كذلك أكثر من سبعين هيئة تهتم ببيئة البحر المتوسط، ويشير عند الاقتضاء الى أن كثيرا من الجهود تبدد لعدم وجود تنسيق أولي، واذ جاءت خطة عمل البحر المتوسط في السياق الحافل بالمبادرات فانها تتميز بتماسكها ومداها وانجازاتها، ويخصص لها أكثر من نصف الكتاب بشكل مباشر أو غير مباشر. ونلاحظ الاهتمام الذي يبديه الكتاب باصلاح المناطق الساحلية، وما يتضمنه من اثار قانونية: ويتيح هذا التحليل النافذ فهما أفضل لفلسفة اعادة تركيز خطة عمل البحر المتوسط، وأهمية الاجراءات التي تتخذ حاليا في المناطق الساحلية التجريبية. وتنتهي هذه الدراسة القانونية بمنظور يحيط دون شك ببعض المشكلات الكبرى التي ستشغل المسؤولين عن خطة عمل البحر المتوسط في المستقبل: انضمام البلدان غير الواقعة على ساحل المتوسط ودورها واجراءات المراقبة واليات العقاب ومبدأ «من يلوث يدفع»، ومستقبل صندوق الاعتمادات الخاصة والتعاون بين الشمال والجنوب. وفي الوقت الذي يعد فيه اسهام بلدان حوض البحر المتوسط في مؤتمر البيئة لعام ١٩٩٢ تتيح لنا أعمال من هذا النوع تركيبا أفضل للعمل الذي يجري منذ ١٥ عاما، وتحديدا للمجالات العامة التي ينبغي أن تبذل فيها الجهود في المستقبل.

أنشطة خطة عمل البحر المتوسط

المشاورات بين منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تجميع وتحول الملوثات الكيميائية عن طريق عمليات حيوية ولا حيوية في البيئة البحرية

لاسبيتزيا، ايطاليا، ٢٤ ـ ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠

انعقد هذا الاجتماع في اطار المرحلة الثانية من برنامج مدبول، وشارك فيه ٥٠ عالما من البلدان التالية: فرنسا، اليونان، اسرائيل، ايطاليا، اسبانيا، سوريا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، يوغوسلافيا. وممثلون لمنظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأتاح الاجتماع الفرصة لعدد من العلماء لأن يعرضوا أعمالهم في مجال أبحاث مدبول «التخلص/التحولات في البيئة».

والى جانب الكلمات والمناقشات المخصصة للتحول الحيوي واللاحيوي للملوثات تناول المشتركون كذلك استراتيجيات ادارة البيئة ومكافحة التلوث. وحددوا في هذا الصدد عديدا من النهج:

١) ينبغي تحديد الطابع وطرق التخلص الممكنة لمختلف الملوثات من أجل تنفيذ المفهوم القائل «التطبيق الصحيح للتدابير الصحيحة».

٢) ضمان النوعية ضرورة. وتكفل المشاركة في تمارين المعايرة الدولية صحة المعطيات وامكانية المقارنة بينها. ومن المسلم به أن اخذ العينات قد يلوث التحول.

٣) وعلى أساس تطوير المعارف العلمية عن التخلص من الملوثات وحجمها أوصى الاجتماع بالفحص الدوري للتشريعات القائمة وتحديث معايير نوعية البيئة لتواكب التطورات العلمية.

واخيرا ركز الاجتماع طويلا على احتياجات البحث في هذا المجال. وقد قامت وحدة أثينا بنشر التقرير.

المشاورات بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الخطوط التوجيهية للمراقبة المستمرة للمصادر البرية للتلوث البحري.

استانبول، ٢٧ ـ ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠

يتزايد باستمرار عدد محطات معالجة مياه المناطق الحضرية في البرامج الوطنية للمراقبة المستمرة للتلوث البحري المنفذة في اطار مدبول. ولهذا فقد رؤى أن من الضروري وضع الخطوط التوجيهية الأساسية الموحدة للمؤسسات المشتركة، والتي يمثل هذا النشاط مشروعا جديدا بالنسبة لعدد كبير منها.

وقام بوضع مشروع هذه الخطوط التوجيهية فريق أبحاث مكافحة التلوث بجامعة بوجازيتسي. وقد عقد الاجتماع الاستشاري في استانبول من ٢٧ ـ الى ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ وضم سبعة خبراء قادمين من ٥ من بلدان البحر المتوسط وممثل للمكتب الاقليمي الأوروبي لمنظمة الصحة العالمية، واستهدف بحث مشروع الخطوط التوجيهية، وتقديم المشورة عن المحتوى التفصيلي للنص النهائي. وأجرى الاجتماع التعديلات اللازمة، وستوضع اللمسات الأخيرة للخطوط التوجيهية بحيث يمكن توزيعها على مؤسسات البحر المتوسط في أوائل عام ١٩٩١.

حلقة عمل لمسؤولي المناطق المحمية في البحر المتوسط،

موناكو، ٥ ـ ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٠٠

بناء على دعوة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، وفي اطار البرنامج الاقليمي لخطة عمل البحر المتوسط لادارة المناطق المحمية، اجتمع مديرو المناطق المحمية والممثلون المعينون من هيئات الاتصال الوطنية لبرامج الأنشطة ذات الأولوية في اثني عشر بلدا من بلدان البحر المتوسط لبحث اقامة شبكة من المناطق المحمية في البحر المتوسط. وشارك في الاجتماع كذلك ممثلو المحافل المنظمة (وحدة خطة عمل البحر المتوسط، وزارة البيئة الفرنسية، الروضة الوطنية في بورت كروس، البنك الدولي) وممثلو الصندوق العالمي للحياة البرية وست منظمات أخرى، والاتحاد الايطالي للرياض والمحميات. وعقد الاجتماع في المركز العلمي في موناكو. وفي المرحلة الأولى قدم كل مسؤول أو مدير لمنطقة محمية عرضا لما واجهه من مشاكل، والاحتياجات الرئيسية، والحلول التي قد تقدمها ادارته. ثم دعي ممثلو المنظمات غير الحكومية والاتحاد الايطالي الى تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم. وتمكنت المناقشة العامة التي أعقبت ذلك من تحديد النقاط الرئيسية التي تطرحها اقامة الشبكة. وقبل الاجتماع في نهاية أعماله اقتراح الروضة الوطنية في بورت كروس باستضافة أمانة الشبكة، واعتمد بالاجماع اعلانا يذكر بوجه خاص ان المسؤولين:

■ اذ يعون أن كلا منهم يواجه مصاعب في ادارة منطقته المحمية وأن الاتصالات فيما بينهم في كل أنحاء البحر المتوسط ليست كافية قرروا تبادل الخبرات من أجل مزيد من التقدم في الحفاظ على البيئة.

■ قرروا اقامة شبكة مفتوحة أمام جميع المناطق المحمية في البحر المتوسط من أجل التطوير المشترك لأعمال التقييم والتدريب وتبادل المعلومات وكل أشكال التعاون الاخرى.

الحلقة الدراسية عن المسائل المالية والمسؤولية عن اثار حوادث التلوث العرضي بالهيدروكربونات والمواد الضارة الاخرى وعلاجها

مالطة ٨ ـ ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

قام بتنظيم الحلقة الدراسية المركز الاقليمي لطوارىء التلوث البحري الذي استضاف في مقره في مالطة المشتركين من ١٦ دولة من دول ساحل البحر المتوسط وممثلي المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وأقرت الحلقة نتائج واقترحت توصيات تتعلق بالجوانب القانونية والادارية والمالية، وبحثت وناقشت وعدلت مشروع مبادىء وخطوط توجيهية خاصة بالتعاون والمساعدة المتبادلة ـ وهو مشروع سيسهل التعاون بين دول ساحل البحر المتوسط في الأوضاع الحرجة ويسرع به.

واقترح المشتركون في الحلقة ـ من أجل وضع اللمسات الأخيرة لهذه المبادىء والخطوط التوجيهية ـ تشكيل فريق ضيق يتكون من ممثلي أربعة من الأطراف المتعاقدة في بروتوكول التعاون في الأوضاع الحرجة [إثنان يمثلان الساحل الجنوبي وإثنان يمثلان الساحلي الشمالي]. وسيجتمع هذا الفريق في مقر المركز الاقليمي لطوارىء التلوث البحري يومي ١٨ و ١٩ اذار/مارس ١٩٩١. والأطراف المتعاقدة التي ينبغي أن تختار ممثلين لها في هذا الاجتماع هي قبرص ومصر وفرنسا ويوغوسلافيا.

وكانت التوصيات التالية من بين التوصيات التي أقرتها الحلقة الدراسية:

■ ينبغي أن تتخذ دول حوض البحر المتوسط التي ليست طرفا في الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالنفط والاتفاقية الدولية بشأن انشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالنفط الخطوات اللازمة للانضمام اليها.

■ المبدأ الذي ينبغي اتباعه عند مساعدة دولة لدولة، ما لم يوجد اتفاق ثنائي بينهما حول الترتيبات المالية في هذا الشأن، هو سداد تكاليف المساعدة التي تقدمها دولة لأخرى. واذا اتخذ طرف ما تدابير بمبادرته الخاصة فان هذا الطرف هو الذي يتحمل تكاليف التدابير.

■ غير أنه اذا كان من غير الممكن استعادة كل النفقات أو جزء منها في اطار النظم القانونية الدولية القائمة يمكن للطرف الذي طلب المساعدة أن يطلب من الطرف الذي قدمها التنازل عن سداد المصروفات غير القابلة للاسترداد، كما يمكنه ان يطلب تأجيل السداد. وعلى الدول الأطراف في البروتوكول التي يطلب منها ذلك ان تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة لبعض الدول في اقليم البحر المتوسط.

وستعرض التوصيات والمبادىء والخطوط التوجيهية على اجتماع اللجنة العلمية والتقنية في ايار/مايو ١٩٩١ قبل أن تعرض على الاجتماع القادم للاطراف المتعاقدة.

اليوم الدراسي العاشر المشترك بين اللجنة الدولية الاستكشاف العلمي للبحر المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد الدولي للاقيانوغرافيا حول التلوث البحري في البحر المتوسط

بربنيون، فرنسا، ١٥ ـ ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر

تتناول المنظمات الدولية المعنية الثلاث تقليديا في هذه الأيام الدراسية التي تجري كل سنتين منذ عام ١٩٧٢ جنبا الى جنب مع المؤتمر ـ الجمعية الكاملة للجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر المتوسط مجموعة بأسرها من المشكلات المتعلقة بالتلوث البحري، مع الاهتمام بملوثات محددة مثل الهيدروكربونات المهلجنة والهيدروكربونات النفطية، والمعادن الثقيلة، والكائنات الدقيقة وما الى ذلك.

وقد اكتسب اليوم الدراسي العاشر الذي شارك فيه نحو ستين شخصا مفهوما مختلفا في أعماله يدور حول قضايا عامة يعرضها في البداية أحد المشتركين في المؤتمر [السيد ي. حليم من جامعة الاسكندرية، مصر، والسيد م. جواني من IN-FERMER، فرنسا، منسق برنامج المراقبة المستمرة الوطني الفرنسي]:

- مشكلة التلوث في البحر المتوسط والأولويات التي تتمشى معها في مجال الأبحاث.
- استراتيجية المراقبة المستمرة للتلوث البحري.

ودارت المناقشة حول النتائج التي تحققت في ميدان تجميع المعلومات عن مصادر التلوث، والمعادن الثقيلة، والكائنات الدقيقة والهيدروكربونات النفطية، والكلور العضوي في المناطق الساحلية وفي عرض البحر.

وانتقل المشتركون الى تقييم عام لبرنامج مدبول، واتفقوا على ضرورة تغيير أو تحسين بعض جوانبه، وقرروا الابقاء على هذه الصيغة الجديدة للأيام الدراسية في المستقبل.

اليوم الدراسي حول تخطيط مشروعات صيانة المواقع التاريخية ومفهومه وتنفيذه

برشلونة، اسبانيا، ٢٢ ـ ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠

يتمثل هدف هذه الأيام الدراسية، وهذا هو اليوم الرابع الذي ينظم حول هذا الموضوع، في تحديد وتحسين منهجية التخطيط، وتصميم وتنفيذ مشروعات صيانة المواقع التاريخية في حوض البحر المتوسط، وقد ارتبط هذا الاجتماع بالأعمال ذات الأولوية بشأن المؤسسات التاريخية التي يقوم بها مركز سبليت، وشاركت في الاجتماع ثلاث عشرة دولة من دول ساحل البحر المتوسط، وممثلون عن خطة عمل البحر المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو والمجلس الدولي للآثار والمواقع التاريخية و ICCROM و UIA . وقد نظمت الحكومة المضيفة مؤتمرا صحفيا في اليوم الأول وأتاحت الفرصة لممثلي خطة عمل البحر المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز النشاط الاقليمي لبرنامج الأعمال ذات الأولوية للاجابة على أسئلة نحو ثلاثين صحفيا.

أصداء في بلدان البحر المتوسط

الندوة الدولية التاسعة لطب المحيطات في نيس، فرنسا ٢٢ ـ ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

نظم هذه الندوة المعهد الفرنسي CERBOM (مركز الدراسات والأبحاث لعلم الحياة وطب المحيطات) بمناسبة العيد الثلاثين لتأسيسه، وذلك بمساندة من اليونسكو وعديد من المحافل العلمية الاقليمية الفرنسية. وتركزت أعمال هذا الاجتماع أساسا على تطور ظواهر التخثث وعلاقتها ببعض الملوثات، وكذلك أثرها البيئي والاقتصادي والصحي. والقى الحاضرون من كل الاتجاهات أضواء جديدة على هذه المسائل. وكان البحر المتوسط ممثلا تمثيلا واسعا، واذ جاءت كثيرا من الاسهامات ثمرة الابحاث في ساحلية الجنوبي والشمالي (جامعة الاسكندرية، مصر، معهد علوم المحيطات والصيد في سبليت، جامعة لوبيانا، يوغوسلافيا، جامعات بيزا ومسينا وترسينا، ايطاليا، جامعة لاميا، اليونان، معهد TAEC في استانبول، تركيا وما الى ذلك). وألقى كلمة الافتتاح السيد برايس لالوند وزير الدولية الفرنسي لشؤون البيئة.

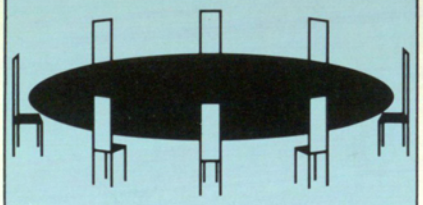

الجدول الزمني لخطة عمل البحر المتوسط

حلقة تدريب عن تحليل السلسلة الزمنية والبيانات المتعلقة بالطبيعة الاقيانوغرافية	١١ ـ ١٥ كانون الاول/ديسمبر أثينا، اليونان
اجتماع فريق خبراء بشأن بروتوكول عرض البحر	٨ ـ ١١ كانون الثاني/يناير أثينا، اليونان
اجتماع مدراء مراكز الانشطة الاقليمية	١٤ ـ ١٥ كانون الثاني/يناير أثينا، اليونان
اجتماع لدراسة اعتماد النص النهائي لتقرير البحر المتوسط المقدم الى مؤتمر البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢	كانون الثاني/يناير أثينا، اليونان
الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الاستشارية الحكومية الدولية	٢١ ـ ٢٥ كانون الثاني/يناير أثينا، اليونان
اجتماع مكتب الاطراف المتعاقدة	٦ ـ ٧ شباط/فبراير بروكسيل، بلجيكا

«أمواج المتوسط» نشرة فصلية تصدرها وحدة التنسق التابعة لخطة عمل البحر المتوسط بالغات الانجليزية والفرنسية والعربية. وترمي الى أن تكون نشرة اعلامية غير رسمية لا تعبر بالضرورة عن الآراء الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويمكن اقتباس الأنباء والمقالات والأحاديث المنشورة فيها بحرية، مع الاشارة الى أمواج المتوسط» أو دون إشارة، إلا أنه لا يمكن إعادة نشر المقالات الموقعة إلا بتصريح من المؤلف.

وإذا رغبتم في اقتراح مقال عن موضوع يتعلق بالعلوم البحرية، يرجى الكتابة الى:

Gérard Pierrat, Editor MEDWAVES, Co-ordinating Unit of Mediterranean Action Plan, 48 Vas Konstantinou Ave, 116 35 Athens, Greece, Tel. (00301) 7236586, Telex. 222 611 MEDU-GR

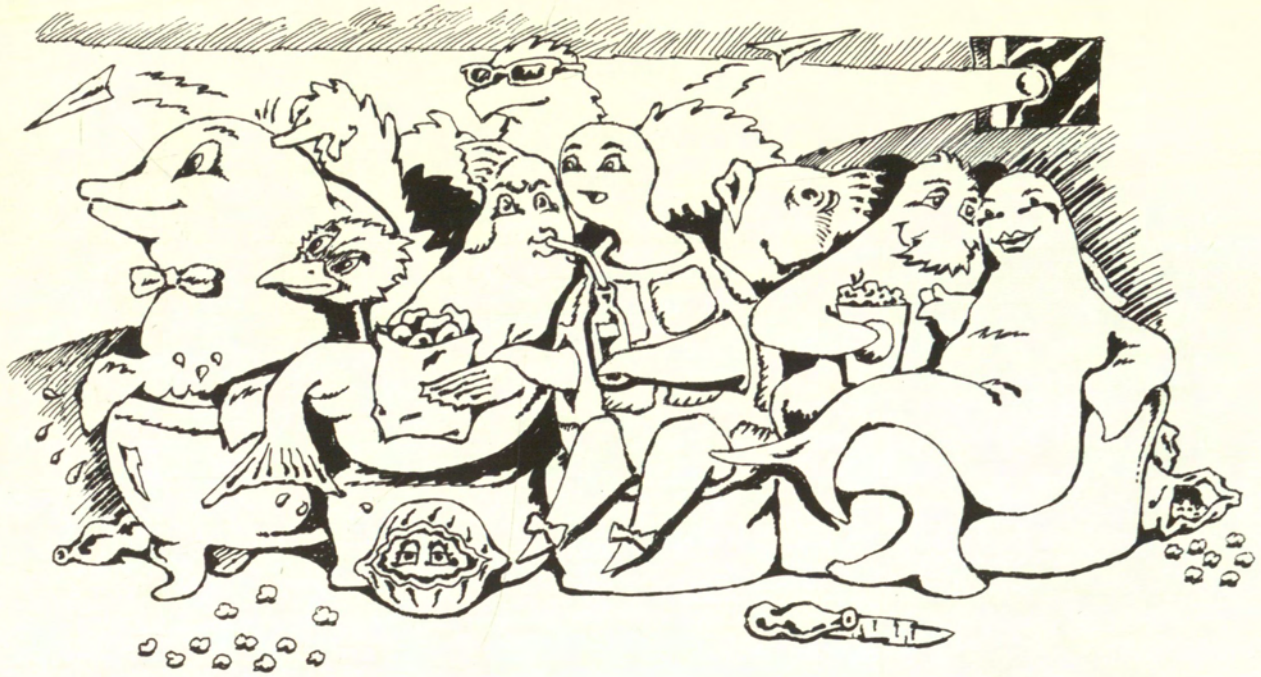

المهرجان الأول للأفلام البيئية في البحر المتوسط

أعطى هذا المهرجان الذي نظم في الجيرد بسردينيا جائزته الأولى لفيلم وثائقي من انتاج التليفزيون النمساوي ولفيلم من انتاج منظمة السلم الأخضر في ايطاليا.

ولدت فكرة هذا المهرجان من لقاءات وصداقة على المستوى المحلي بين المسؤولين في جمعيتين: جمعية نادي السينما (Circolo del Cinema CIACK'88) التي تأسست في الجير بسردينيا وجمعية MEDMARVIS ، جمعية البحر المتوسط للطيور البحرية في الجيرد وباريس ومالطة. وعلى الفور تلقفت الفكرة الجماعة المحلية النشطة في الجيرد، وهي ميناء ساحر يقع بين أشجار الزيتون والكافور والصنوبر، ومحطة استشفاء يرتادها الكثيرون في الجزيرة. وسرعان ما توصل عشاق السينما وأنصار البيئة الى فكرة لقاء دولي يجمع الخبرات السينمائية حول مشكلات البحر المتوسط. وبقي عليهم أن يجدوا هيئات ترعاه: واستجابت اليونسكو والمجلس الأوروبي ووزارة البيئة الايطالية ومنطقة سردينيا ذات الحكم الذاتي لهذا الطلب. أما عن عنوان المهرجان «**أوليس ٩٠**» فهو يتمشى للغاية مع هذه الرحلة البحرية المعاصرة عبر المياه والأماكن التي طاف بها بطل هوميروس في مغامراته دون أن يخامر ذهنه شك في الأضرار التي ستتعرض لها ذات يوم.

واستغرق مهرجان «**أوليس ٩٠**» ثلاثة أيام من ٢٧ الى ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠، وتنافس فيه اثنان وثلاثون فيلما، وعرضت أربعة أفلام خارج المسابقة. واذا كانت أغلب هذه الأفلام لمخرجين ايطاليين (٢١) فان المشاركة من بلدان لا تقع على البحر المتوسط (١ دانمركي، بريطانيان، ونمساويان، ١ سويسري) تكشف عن الأهمية التي توليها بلدان شمال أوروبا ووسطها لاقليم يحتشد فيه رعاياها أثناء الصيف.

وتعد فكرة الربط بين السينما والبيئة سابقة موفقة نأمل أن تتجدد لأن التوعية بمشكلات البيئة الكبرى تجري اليوم من خلال الشاشة الصغيرة في جانبها الأكبر. وتسمح لنا بانوراما الابداع في هذا المجال بفهم أفضل لوسائل بلوغ الجمهور الواسع، وبالشراك التي ينبغي تجنبها، ذلك أن (**موضة**) البيئة التي تملأ وسائل الاعلام لا تبرز سوى جوانب ايجابية: وأحيانا ما تكتسب طابعا انذاريا غير مؤكد يضيع هدفه لكثرة تكراره، ونهجا بالغ السطحية تجاه مسائل هي بطبيعتها بالغة التعقيد، مما يهدد بتزييف الصورة الحقيقية للبيئة.

لكن مما يؤسف له أن المهرجان لم يثر أدنى مشاركة من جانب الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، رغم أن كثيرا من الأفلام المعروضة قد خصصت لهذا الساحل. وقد تقاسم الجائزة عملان. وقال المحلفون وهم يمنحون الجائزة للفيلم الوثائقي النمساوي «**عالم معقد**» من اخراج الفريد فيندل وانتاج التليفزيون النمساوي في ١٩٨٩ أن هذا الفيلم القصير «**يتناول اشكالية البحر المتوسط بكل تعقدها، وأنه أوضح بالبراهين العلمية الأضرار التي يسببها نمط شاذ من التنمية**». وهذا الفيلم هو الحلقة الخامسة الأخيرة من مسلسل تليفزيوني بعنوان «حدائق بوزيدون». أما الفيلم الثاني الذي تقاسم الجائزة هو فيلم «البحر المتوسط» من انتاج منظمة السلم الأخضر في ايطاليا عام ١٩٨٧. وهو يسترجع عددا من الحملات المدوية التي شنتها المنظمة لتنبيه الرأي العام الى الأخطار التي تهدد البحر والسواحل في حوض البحر المتوسط. وتتعلق احدى الحلقات بالسفينة «Mediterranean Sheawater» التي تنقل ست مرات في السنة وقودا مشعا من ايطاليا لمعالجته في انجلترا.

اما جائزة البيئة البرية فقد نالها فيلم «إشكل: بين الصحراء والبحر الأزرق العميق» من اخراج هيو مايلز وانتاج محطة الاذاعة البريطانية، وهو يحتفي بالقيمة الايكولوجية لهذه البحيرة التونسية بالنسبة للطيور البحرية. وفاز بجائزة التأثير على البيئة فيلم «**أسماك عابرة**» الاسباني من اخراج رامون فوك عن الأساليب المدمرة لصيد سمك التونة في مختلف بلدان البحر المتوسط. وقد كان هذا الفيلم الذي انتجه تليفزيون قطالونيا باللغة القطالونية فرصة أمام سكان الجيرد لاستعادة ماضيهم: فقد احتل القطالونيون الميناء السردیني في القرن الرابع عشر، ومازال الميناء يحتفظ بعاداتهم ولغتهم وبكثير من اثارهم الهامة مثل كاتدرائية الميناء.